

الملف الاقتصادي: هل أن الأوان لإعادة هيكلة قطاعات السوق؟



10 سنوات مضت... وتطور البورصة محلك سر

إعداد: عمر راشد وشريف حمدي

تحل الذكرى العاشرة لمحاولات تطوير البورصة في 14 أغسطس المقبل، حيث شهد السوق محطات مهمة للحاق بقطار التطوير الذي سبقه إليها بورصات عالمية وإقليمية رغم أزميتها. فقد تعاقب على جهود التطوير 6 وزراء للتجارة والصناعة و3 مديرين للسوق إلا أن تلك الجهود لم تلامس بعد أرض الواقع وظلت محلك سر.

وبانت تلك الجهود منحصرة في نطاق تغيير نظام التداول المعمول به حالياً وتحسين وضع الرقابة على التداول الوهمية. وبعد توقيع إدارة السوق اتفاقية مع ناسداك أومكس في أكتوبر 2009 لتطوير أداء السوق بلوح في الأفق سؤال مهم وهو هل اقترب حلم تطوير السوق من التحقق أم أن السنوات العشر الماضية غير كافية وأن سوق الكويت المالي يحتاج لأكثر من عقد من الزمان ليلاحق بركب التطوير؟

السطور المقبلة تنطرق لأهم مراحل تطوير السوق وتتلخص في الآتي:

لحملة الأسهم عن طريق شركة المقاصة، مبيناً أن المقاصة لديها الآن سجل كبير يحوي كل البيانات الخاصة بحملة الأسهم، مبيناً أن هناك 880 ألف حساب لافتاً إلى أن هناك بعض الاختلافات في بعض الأسماء وتم التحري عنها من بعض المصادر مثل هيئة المعلومات المدنية.

6 يونيو 2010: وزير التجارة والصناعة ومدير عام السوق أحمد الهارون يعلن أن لجنة السوق ناقشت تطوير نظم المعلومات والبيانات الخاصة بصفحة التداول والتي تهدف إدارة السوق لأن تكون مصدراً مهما للمعلومات أمام المستثمرين والمتداولين داخل وخارج الكويت.

6 يونيو 2010: لجنة السوق ناقشت خطة الكورث والخطط البديلة للتعامل مع أي حادث قد يحدث في السوق، مبيناً أن موقع المبنى الجديد للبورصة لم يتم تحديده، لافتاً إلى أن الانتهاء من عمل نظام متكامل لعمل السوق يحمي من وقوع الكورث.

23 يونيو 2010: وجه النائب خالد العودة 12 سؤالاً لوزير التجارة والصناعة ورئيس لجنة السوق أحمد الهارون تتعلق بتعاقد إدارة السوق مع شركة ناسداك أومكس لتطوير نظام التداول المعمول به حالياً بقيمة 18.3 مليون دينار، في الوقت الذي فسخت تعاقداً مع شركة هندية وتسليمها 3 ملايين دينار قيمة التعاقد متسائلاً عن أسباب هذا الإجراء.

شروطاً جديدة للدراج دون أن يتم الإعلان عن طبيعتها، كما أعلن الهارون دراسة اللجنة لمعايير نقل الشركات من الموازي إلى الرسمي وأوضح أن اللجنة استعرضت دراسة تدشين مؤشر جديد للسوق مع مجموعة ناسداك أومكس.

15 فبراير 2010: لجنة السوق طلبت في اجتماع طارئ مع ممثلين من مجلس إدارة شركة «زين» تقديم بيان مفصل عن قيمة الصفقة وشروطها والأطر الزمنية لتنفيذها والجزاءات في حالة رجوع الطرف المشتري عن الصفقة والأرباح المتوقعة من الصفقة وأوضح وزير التجارة والصناعة أن تلك الاستفسارات لا بد من الإجابة عنها لعودة السهم للتداول.

3 يونيو 2010: لجنة السوق تناقش أخذ السعر المتوسط للتداول وليس الرقم المطلق للتداول وذلك منعا للتداولات الوهمية في السوق وناقشت اللجنة كذلك نظام التداول وتنشيط الكسور وتعديلات الأوبشن.

6 يونيو 2010: وزير التجارة والصناعة ورئيس لجنة السوق أحمد الهارون يؤكد أن الأيضاحات التي طلبتها لجنة السوق من شركة زين حول صفقة زين أفريقيا ستكون جاهزة خلال أيام لافتاً إلى أن السهم سيستمر موقوفاً عن التداول لحين استجلاء الأمور الخاصة بالصفقة، مبيناً أن اللجنة استكملت مناقشة مشروع تحديث البيانات الخاصة

بموجب ناسداك بتوفير خدمات استشارية لفريق إدارة السوق بهدف دعمه لامتلاك المقاصة الدولية والإسهام الفعلي في تطوير السوق.

12 أكتوبر 2009: كشف مدير عام السوق صالح الفلاح عن تقديم مبادر خاصة بتنفيذ قاعدة جديدة للتجارة الإلكترونية في السوق تكون منطلقاً بتداول الأسهم والسندات والمشتقات بالإضافة إلى تقديم سلسلة من المنتجات الأولية التي سيتم طرحها بحلول النصف الأول من 2011.

13 يناير 2010: فريق ناسداك أومكس يبدأ أول لقاءاته والاطراف المعنية لشرح تفاصيل عملية التطوير والاستحقاقات المطلوبة من كل جهة لتكون جاهزة للتحويل المقبل.

16 يونيو 2010: بدأت إدارة السوق تنفيذ تداولات وهمية على الأسهم المدرجة عقب التعااملات الرسمية لتجربة بعض التطويرات التي تمت على نظام التداول والبرامج الاحتياطية الخاصة بها ضمن الاستعدادات لتدشين النظام الجديد الذي تعكف على تجهيزه ناسداك أومكس.

25 ديسمبر 2009: لجنة السوق وافقت على شركة جلوبل على نقل بعض موجوداتها إلى صندوقها «المكرو» في البحرين في إطار خطة إعادة الهيكلة.

25 ديسمبر 2009: وزير التجارة والصناعة أحمد الهارون يعلن عن دراسة لجنة السوق

في البورصة اقتراحاً برفع الدفعة الأولى للبيوع المستقبلية إلى 50 أو 60% وذلك بهدف القضاء على مشاكل التسويات التي ظهرت بجلاء أثناء الأزمة.

15 يوليو 2009: اجتماع نائب مدير عام شؤون التداول في البورصة ومدير إدارة الوساطة مع ممثلي 14 شركة وساطة مالية وشركة المقاصة لمناقشة اتفاق نهائي بين إدارة السوق وشركات الوساطة و«المقاصة» على 6 بنود في مقدمتها التسويات.

3 سبتمبر 2009: ناقشت اللجنة الفنية لسوق الكويت للأوراق المالية إمكانية فتح الباب أمام صناع سوق جدد لتقديم خدمة سوق الخيارات «Option»، وذلك بشقيه خدمة «خيارات البيع» وخدمة «خيارات الشراء».

13 سبتمبر 2009: إعلان وزير التجارة والصناعة ورئيس لجنة السوق أحمد الهارون عن شروط انتقال الشركات المدرجة من الموازي إلى الرسمي حيث أقرت لجنة السوق القرار رقم 4 لسنة 2009 وفقاً لعدد أربع تتضمن إجازة التقدم بطلب للدراج في السوق الرسمي من قبل الشركات في السوق الموازي وموافقة اللجنة الفنية ودفع الرسوم على الشركات في حال انتقالها إلى «الرسمي».

12 أكتوبر 2009: وقعت إدارة البورصة مع شركة ناسداك أومكس عقد نظام التداول الألي والرقابة بقيمة 18,3 مليون دينار وتتعهد

لقائه مع ممثلي شركات الاستثمار 50 اسماً من البيوت الاستشارية العالمية المتخصصة في تطوير نظام التداول الألي، وتم اختصار تلك القائمة إلى 8 بيوت استشارية.

29 يناير 2007: أعلن مدير عام السوق صالح الفلاح أن العمل جار على مرحلتين في إطار تحديث شامل لأنظمة التداول، الأولى: تحديث مؤتم للنظام الحالي يلبي الحاجة الحالية للسوق إلى أن يحل محله النظام الجديد، أما المرحلة الثانية فسيتم اختيار مستشار عالمي.

14 يونيو 2007: اجتمعت لجنة السوق برئاسة وزير التجارة آنذاك فلاح الهاجري وتم تكليف شركة ماكينزي بوضع دراسة لتطوير نظام التداول.

3 نوفمبر 2007: أعلن مدير عام السوق صالح الفلاح أن اتفاقية ستوقع مع مستشار عالمي في يوليو (2008) لتطوير نظام التداول الألي، وأن إدارة السوق تعد نص الاتفاقية وشروطها من أجل سد كثير من الثغرات الحالية.

20 فبراير 2008: اجتمعت اللجنة الفنية وقررت رفع خطة ماكينزي التي تتضمن تطوير النظام الألي، إلى اللجنة العليا للسوق، وصرح مدير عام السوق وقتها أن النظام المطور سيسمح برفع عدد الصفقات من 20 ألفاً إلى 340 ألفاً في الساعة، ورفع أوامر البيع من 60 ألفاً إلى 160 ألفاً.

23 سبتمبر 2008: ناقشت الجهات المعنية

14 أغسطس 2000: استعرض وزير التجارة والصناعة آنذاك عبدالوهاب الوزان مع مدير عام البورصة الأسبق عبدالله السديراوي الخطوات اللازمة لتطبيق نظام التداول الإلكتروني في البورصة والأفكار المتعلقة بإضافة نظم رقابية آلية جديدة.

5 فبراير 2002: أعلنت إدارة البورصة عن توقيع عقد مع شركة إي فيليكس تتولى بموجبه الشركة تقديم خدمات استشارية للبورصة ذات صلة بنظام التداول الألي الذي أعلنت البورصة عن تطبيقه.

1 يناير 2003: تولى د.صعق الركبي منصب مدير عام البورصة ووزاد الحديث عن خطة شاملة لتطوير البورصة، أحد أبرز محاورها تطوير نظام التداول والرقابة في السوق.

10 أغسطس 2003: تم اسناد تنفيذ أعمال مشروع التداول الألي إلى شركة «سي ام سي» الهندية بمبلغ 1,6 مليون دينار، على أن يتم الانتهاء من تنفيذ النظام الجديد وتشغيله في نوفمبر 2004 وفق عقد أبرم بين الشركة وإدارة البورصة.

10 يوليو 2006: فسخت لجنة سوق الكويت للأوراق المالية عقد «سي ام سي» الهندية بعد تعثرها في إنجاز نظام التداول الألي بعد انتهاء مدة العقد مع نهاية أغسطس 2006، ولم تسلم الشركة النظام الجديد إلى البورصة.

17 ديسمبر 2006: حدد مدير عام السوق الجديد صالح الفلاح بعد توليه المنصب، خلال

بورصة الكويت طاردة للشركات الخليجية والعربية

وصلت تشكيلة جديدة من أرقى المجوهرات

معروض داي بيرز للمجوهرات

المباركة. ت. 22426012 - 22426930
 السالمية. مجمع ابلق جاليري أر. ت. 25724646
 الفحيحيل. مجمع المنشد - مركز أوليف للمجوهرات. ت. 23930366

والبنوك في ظل الأزمة إلى الانسحاب لتقليل النفقات، مشيراً إلى أن هذا الأمر ينطبق على سوق الكويت للأوراق المالية.

وتوقع الشخص أن تتخارج شركات أخرى من بورصة الكويت خلال المرحلة المقبلة فضلاً عن صناديق استثمارية، لافتاً إلى أن بورصة الكويت كانت تضم نحو 8 صناديق استثمار في وقت من الاوقات والآن تقلص عدد هذه الصناديق إلى صندوق واحد فقط، مشيراً إلى أن الصناديق انسحبت لأسباب مختلفة أهمها انقضاء مددها القانونية.

وأشار إلى أن أكثر شركة مرشحة للانسحاب من بورصة الكويت بعد البنك التجاري الدولي هي شركة لم تشهد أي تداولات منذ تاريخ 28 يوليو 2007، لافتاً إلى أن الشركات التي انسحبت من بورصة الكويت في السنوات الأخيرة في الغالب تتخارج لعدم تداول السهم لفترات طويلة وبالتالي انخفاض معدل دوران أسهمها، فضلاً عن تقليص النفقات تماشياً مع متطلبات تجاوز الأزمة. وأوضح الشخص أن أول شركة انسحبت من بورصة الكويت هي المجموعة العربية المصرفية قبل 14 عاماً، وكان السبب انقضاء مدتها القانونية، وبالتالي لم تكن تتداول، مشيراً إلى أن سوليدير اللبنانية انسحبت أيضاً من بورصة الكويت هي الأخرى للسبب نفسه تقريباً. وأضاف أن شركة شعاع كابيتال التي انسحبت من بورصة الكويت قبل عامين كان سبب تحول ملكية الشركة من الإجراء وأهداف استثمارية أفضل بالنسبة لهم فأتخذوا القرار المناسب من وجهة نظره الاستثمارية.

وذكر أن انسحاب بنك البحرين والكويت يرجع لعدم تداول السهم في بورصة الكويت لفترات طويلة جداً وهو ما أدى إلى انخفاض معدل دوران السهم وبالتالي لم يتحقق الغرض من الإدراج في سوق المال الكويتي ومن ثم جاء قرار الانسحاب، لافتاً إلى أن البنك التجاري الدولي اتخذ القرار بناء على عدم تداول السهم منذ فبراير 2009، أي أكثر من ستة وشهرين والسهم لم يشهد حركة، وبالتالي كان لزاماً أن يتخذ مجلس الإدارة قرار الانسحاب.



ميثم الشخص

عندما يتحقق الهدف منه وهو تحقيق عائد مجز فإن قرار التخارج منه يكون في صالح الشركة والمساهمين.

وحول عزوف الشركات عن السوق الكويتي للأوراق المالية في العامين الماضيين أوضح المطوع أن الفترة الأخيرة ليست مقياساً لأي شيء فهي فترة استثنائية لا يمكن القياس عليها، مشيراً إلى أن الانكماش الاقتصادي العالمي يحتم عدم التوسع سواء في الاستثمار أو في الإدراج، لافتاً إلى أن هناك شركات كويتية ولكنها تفضل الترتيب لحين تحسن الأوضاع الاقتصادية ليكون دخولها في السوق في الوقت المناسب لتحقيق أهدافها من الإدراج وأهداف استثمارية.

ولفت المطوع إلى أنه من المنطقي أن تتراجع طلبات الإدراج من الشركات غير الكويتية فضلاً عن العزوف الحالي.

من جهة، قال المحلل المالي بسوق الكويت للأوراق المالية ومدير الاستثمار في شركة بيت الاستثمار العالمي جولييل ميثم الشخص أن أغلب أسواق المال في العالم شهدت منذ اندلاع الأزمة ولاتزال العديد من الانسحابات من أغلب أسواق المال في العالم وعودتها إلى أسواقها الأساسية تنوع من التعاطي مع الأزمة التي تتطلب تقليص النفقات قدر المستطاع، لافتاً إلى أن الإدراج في بورصات خارجية له تكلفة وتسعى كثير من الشركات



خالد المطوع

يجعلها لا تتوافق مع شروط الإدراج في السوق المتداول أسهمها فيه يعتبر من ضمن الأسباب، لافتة إلى أنه على سبيل المثال فإن سوق الكويت للأوراق المالية يفرض ضمن شروط الإدراج ألا يقل رأسمال الشركات المدرجة عن 10 ملايين دينار، وفي حال قلصت شركة مدرجة رأسمالها عما يعادل 10 ملايين دينار يكون لزاماً عليها الانسحاب من البورصة الكويتية لعدم توافق أوضاعها مع شروط الإدراج. وذكرت أن انخفاض معدل دوران السهم في السوق المدرج فيه يعد أحد أهم أسباب الانسحاب، خاصة عندما يكون سعر السهم في هذا السوق مرتفعاً قياساً بأسهم أخرى محلية معدل دورانها في السوق أكبر بكثير مما يفرض حالة من العزوف طويل الأمد على السهم يصل في بعض الأحيان إلى أكثر من عام.

هذا وقال رئيس مجلس الإدارة لشركة المدينة للتمويل والاستثمار خالد المطوع أن قرار الانسحاب من بورصة خارج السوق الأساسي لشركة هو قرار يتخذه مجلس الإدارة بالإجماع ويحصل على موافقة الجمعية العمومية بشأنه وبالتالي فإن هذا القرار يكون في صالح الشركة والمساهمين، مشيراً إلى أن هناك شركات تحقق الغرض من الإدراج في سوق خارجي وعندما تصل إلى ما كانت تصبو إليه فإن قرار الانسحاب يكون منطقياً كما هو الحال عند الدخول في استثمار معين

من ضمن أبرز ملامح خطة تطوير سوق الكويت للأوراق المالية تسويقه خارجياً ليصبح سوقاً جاذباً لاستقطاب مزيد من الشركات الخليجية والعربية وإدراجها ضمن قطاع غير الكويتي في البورصة الكويتية، ولكن يبدو أن ما يحدث هو العكس فبورصة الكويت لم تعد قادرة على استقطاب شركات جديدة فحسب، بل بدأت في الأوتة الأخيرة تلتفظ عدداً من هذه الشركات، حيث بدأت ظاهرة انسحاب بعض هذه الشركات من البورصة الكويتية. وهو ما يطرخ علامات استفهام كثيرة حول أهم الأسباب التي تدفع في اتجاه انسحاب هذه الشركات من بورصة الكويت في الوقت الذي تنجح بورصات خليجية مجاورة في استقطاب مزيد من أسهم الشركات وعلى رأسها أسهم الشركات الكويتية؟ فضلاً عن الأسباب التي أدت إلى عزوف الشركات غير الكويتية عن السعي للإدراج في بورصة الكويت التي تعتبر ثاني أكبر بورصة عربية وتمتلك الكثير من المقومات الإيجابية.

مصادر مالية قالت لـ «الأبناء» أن هناك أسباباً متعددة وراء الانسحاب من بورصة الكويت أبرزها محاولات تقليص النفقات في ظل البحث عن حلول ذاتية لمواجهة تداعيات الأزمة المالية، وكذلك الاندماجات التي تتم بين الشركات التي تنسحب وشركات أخرى في بلادها. وأضاف أن من أبرز الأسباب اندماج الشركات المنسحبة من بورصة الكويت مع شركات أخرى في أسواقها الأصلية، حيث يتطلب إجراء الدمج الانسحاب لذويان الكيان المدرج في السوق الخارجي وفي حال رغبت إدارة الكيان الجديد في العودة إلى السوق المال الذي انسحبت منه أن تتقدم مجدداً بطلب جديد باسم الكيان الجديد الناتج عن عملية الدمج، فضلاً عن رؤية مجالس إدارات الشركات والبنوك المنسحبة حول الأهداف التي من أجلها سعت للإدراج في أسواق خارجية، فعندما تتحقق أهدافها في سوق ما، فإن الإدارة ترى أنه لا جدوى من الاستمرار في تداول أسهمها في هذا السوق وبالتالي تتخارج منه.

وأشارت المصادر إلى أن إحداث تغيرات على النظام الأساسي للشركة المنسحبة بما